

بسم الله الرحمن الرحيم
الهيئة القومية للطرق والجسور

بيان صحفي

التاريخ 23 / مايو 2022م

ذكرت شركة شروني للإستثمار والخدمات المحدودة وهي شركة خاصة ذكرت عن شبهات فساد في عمل الهيئة القومية للطرق والجسور على خلفية ما أسمته في بيانات وكتابات صحفية متاريس على طريق الحوش - شبونات بالجزيرة وإتهمت المدير العام للهيئة بتعمد تعطيل طريقى (الحوش - الشبونات والسبيل - ود الحداد) التى قالت شروني أن عطائهما قد إسند لها وسبق أن شكل المدير العام للهيئة القومية للطرق والجسور لجنة للمراجعة والتأكد من إمكانيات شركة الشروني للإستثمار والخدمات المحدودة من حيث الآليات والمعدات والمقدرة المالية اللازمة لتشييد عدة طرق جاء فى طي القرار بحسب الأمر الإدارى رقم (2022/24) بتاريخ 8 /2/2022م تتكون لجنة برئاسة مدير التصميم والإشراف الفني بالهيئة وعضوية إدارات التخطيط والبحوث والصيانة والتأهيل والمعامل وممثلين للمراجعة الداخلية والامن الاقتصادي والشراء والتعاقد بالمالية الاتحادية الي جانب المستشار القانونى ممثلاً لوزارة العدل ..

مسار عمل اللجنة :

باشرت اللجنة مهامها المنصوص عليها فى القرار وإستندت فى أعمالها على المرجعيات الآتية :

1-الأمر الإدارى بتاريخ 2022/2/8م.

2-كشف المعدات وخطاب المقدرة المالية الواردة في مستندات العطاء المقدمة بواسطة الشركة.

3- خطاب رئيس اللجنة لشركة الشروني بتاريخ 2022/3/23م ومطلوباته الافادة المرفقة لبعض اعضاء اللجنة بعد الزيارة لمقر الشركة بتاريخ 2022/3/29م وخطاب شركة الشروني الي الهيئة بتاريخ 2022/4/4م والخاص بكشف المعدات وعقود الايجار لبعض المعدات والعقود المبدئية لشراء بعض المعدات.

4-تقارير لجان فرز العطاء للطرق الأربعة..

5-تسليم كشف بالمعدات حسب شروط اعلان العطاء وحساب خطاب الاسناد والترسية من الهيئة للشركة والخاص بطريقى (ود الحداد - السبيل والحوش - الشبونات)

6-إلتزامات المقاول لتوفير المعدات الواردة فى مسودة العقد فى مستندات العطاء والمطلوبات للشركات والتأهيل حسب الشروط الخاصة فى الشروط السودانية لعقد الاعمال الهندسية الطبعة الرابعة 2019.

7-قانون الشراء والتعاقد وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى وشروط الهيئة القومية للطرق والجسور فى التأهيل المسبق للمقاولين .

نتائج اللجنة وملخص الموضوع :

بعد الإطلاع علي كل المستندات الخاصة بالطرق الاربعة وشركة الشرونى والإستيثاق والتحقيق والمسوحات الفنية والادارية والزيارات الميدانية لمقر الشركة ومراجعة وحصر ممتلكاتها واصولها ومعداتها وكفاءتها المالية والادارية واعمال مبادئ التاكيد والاثبات من ملكيتها للمعدات الواردة في الكراسة خلصت اللجنة إلي النتائج والتوصيات الآتية :

1/ أن شركة الشرونى حسب المستندات المقدمة لا تمتلك أي معدات أو آليات ولا مقدرة مالية لتنفيذ طريقى ود الحداد - السبيل والحوش - الشبونوات.

2/ عدم إعتقاد عقود الشركة التي وقعتها شركة الشرونى وكذلك عقود الايجار لتوفير المعدات والاليات لتنفيذ طريق ود الحداد - السبيل وطريق الشبونوات - الحوش لانها كلها جاءت بعد استلام شركة الشرونى لخطاب إسناد طريق ود الحداد - السبيل وطريق الشبونوات - الحوش الصادرة من الهيئة بتاريخ 2021/10/17م وتاريخ 2021/12/2 علي التوالي

3/ أن يتم إجراء تأهيل لاحق للشركة بعد ان تم ترسية للعطاء للتأكد من امكانيات الشركة الفنية والمالية وفق وثائق الشراء والتعاقد وزارة المالية والتخطيط الإقتصادى.

4/ وأما بالنسبة لطريق قري شمال الحوش وطريق أبو عشر الدباسين فإن لجنة فرز العطاء لم توقع علي التوصية لترسية العطاء وبالتالي يعتبران غير مكتملان للنظر فيهما حسب مهام لجنة التقييم..

5/ أن يتم إحكام شروط العطاء وتضمن متطلبات التأهيل للمقاولين داخل مستندات العطاء لجميع عطاءات التشييد المستقبلية لكي يتم إجراء التأهيل للمتقدمين فى العطاءات بواسطة لجنة فرز وتقييم العطاء لجميع المشاريع التي لم يتم فيها إجراء تأهيل مسبق قبل إعلان العطاء.

6/ ان يتم عرض تقرير اللجنة علي المستشار القانوني بالهيئة للرأي القانونى لعقود الشراكة الموقعة بواسطة شركة الشرونى بعد خطاب الترسية والاسناد..

للتنبية:

تؤكد الهيئة القومية للطرق والجسور أنها مؤسسة وطنية لكل الناس وهى مستشار الحكومة السودانية ومرجعيتها في مواصفات وجودة بناء وتشبيد الطرق وملزمة بالتقيد بشروط العطاءات العامة وفى ذلك لن تجامل مؤسسة على حساب أخرى ولن تحابى فرد على حساب آخرين..

وبناءً على كل ما سبق ذكره والحيثيات التي وردت في تقرير لجنة التقييم تبين لنا أن شركة الشرونى تعمدت إثارة الموضوع وإدارة معركة هوائية مع الهيئة القومية للطرق والجسور ومديرها العام عبر الإعلام وتوظيف وسائل التواصل الإجتماعي لتعطيل تنفيذ توصيات

وقرارات لجنة المراجعة والتأكد من إمكانياتها وفي هذا الإتجاه قد تم توجيه المستشار القانوني بالهيئة للتعامل القانوني والإجرائي اللازم مع شركة الشرونى والذين يكتبون بإسمها ضد الهيئة القومية للطرق والجسور وإثارة الإتهامات والشكوك حولها - وبهذه المناسبة تجدد الهيئة القومية للطرق والجسور تأكيدها الإلتزام بكافة السياسات والقوانين الحكومية الواردة فى قانون الشراء والتعاقد وإلتزامها الصارم بكل نظم ولوائح الهيئة القومية للطرق والجسور وكذلك المعايير والمواصفات والجودة المعمول بها إقليمياً ودولياً فى مجال بناء وتشبيد الطرق والجسور كما لن تنهون فى المحافظة على الحق العام والخاص..

والله ولى التوفيق

إدارة الإعلام والعلاقات العامة

الخرطوم 23 / 5 / 2022م